الأنباء
الثلاثاء 11 ديسمبر 2012

معارضو الرئيس وأنصاره يتظاهرون اليوم وسط تصاعد الاحتقان السياسي

مرسي يمنح الجيش سلطة توقيف المدنيين ويوقف سريان التعديلات على «الضرائب»

جنود مصريون يقفون بجانب القصر الرئاسي في الاتحادية أمس (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: عشية دعوة المعارضة الشعب المصري للنزول إلى الميادين اليوم احتجاجا على الاستفتاء على الدستور، طلب الرئيس المصري محمد مرسي من الجيش مساعدة اجهزة الشرطة في حفظ الامن حتى اعلان نتائج الاستفتاء على الدستور ومنح ضباط القوات المسلحة وضباط الصف المشاركين في ذلك سلطة توقيف المدنيين، وفق ما افاد مصدر رسمي.

ونص مرسوم رئاسي بالقانون رقم 107 الصادر بالجريدة الرسمية ودخل حيز التنفيذ امس الاثنين، على ان «تدعم القوات المسلحة اجهزة الشرطة وبالتنسيق الكامل معها في اجراءات حفظ الامن وحماية المنشآت الحيوية في الدولة لفترة مؤقتة حتى اعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور المقرر السبت المقبل ويحدد وزير الدفاع المناطق وافراد القوات المسلحة ومهامهم مع عدم الاخلال بدور القوات المسلحة في حماية البلاد وسلامة اراضيها وامنها».

واضاف «يكون لضباط القوات المسلحة وضباط الصف المشاركين في مهام حفظ الامن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة، كل في الدائرة التي كلف بها، جميع سلطات الضبط القضائي والصلاحيات المرتبطة بها المقررة لضباط وامناء الشرطة».

ونص القرار على ان «يلتزم ضباط وضباط صف القوات المسلحة في ادائهم لمهام الضبطية القضائية (..) بكافة واجبات مأموري الضبط القضائي (..) بما في ذلك احالة ما يحررونه من محاضر الى النيابة المختصة».

وفي مؤشر إضافي على توتر المناخ السياسي والاجتماعي، قرر الرئيس مرسي مساء امس الاول «وقف سريان» قرارات بزيادة الضرائب على سلع اساسية وأخرى ذات استهلاك واسع، بعد ساعات من اتخاذ هذه القرارات، في الوقت الذي تشهد فيه البلاد ازمة سياسة حادة، بحسب ما افاد امس مصدر رسمي.

وقرارات زيادة الضرائب شملت سلعا مثل الحديد والاسمنت والسجائر والبيرة.

وقالت وكالة انباء الشرق الاوسط نقلا عن بيان لرئاسة الجمهورية «قرر الرئيس محمد مرسي وقف سريان قرارات رفع الضرائب على بعض السلع والخدمات».

واضافت ان مرسي «كلف الحكومة اجراء نقاش مجتمعي علني بشأن هذه القرارات حتى لا يتحمل المواطن اعباء اضافية».

بدوره أعلن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية د. ياسر علي أن اللجنة العليا للانتخابات هي التي طلبت مشاركة القوات المسلحة مع الشرطة في تأمين عملية الاستفتاء على الدستور، كما حدث من قبل في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لدعم تأمين وصول المواطن إلى صندوق الانتخاب بمزيد من الراحة والاطمئنان.

وأوضح د. ياسر علي أنه تمت دراسة هذا الموضوع من الناحية القانونية وهو ما تطلب من وزير العدل ومجلس الوزراء وضع قانون لوضع مشروعية قانونية لتأمين عملية الاستفتاء.

وأشار المتحدث إلى حرص القوات المسلحة على تأمين هذا الواجب الوطني الذي وسعي الجميع إلى استكماله بالشكل الذي يليق بالثورة المصرية ويعزز الديموقراطية والاستقرار.

وأضاف أن القوات المسلحة ستعود فور الانتهاء من الاستفتاء لممارسة مهامها الطبيعية.

كما أعلن علي أن البرنامج الاقتصادي للحكومة المصرية، والبرنامج الانتخابي لمرسي منحاز لمحدودي الدخل والفئات الأقل دخلا.

وقال المتحدث باسم رئاسة الجمهورية د. ياسر علي أن الرئيس مرسي أوقف العمل بالقرارات الأربعة ولم يلغها لحين إطلاع الشعب المصري على تفاصيلها، والرئيس وجه الحكومة لبدء الحوار المجتمعي حول القرارات، مؤكدا أن هذا البرنامج الإصلاحي خاص بالحكومة المصرية ولا علاقة له بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأضاف أن الخوف من ارتفاع الأسعار «غير مبرر» فلم يصدر أي قرار بذلك، والقرارات التي قدمتها الحكومة المصرية معظمها كان سيبدأ مع السنة المالية الجديدة في شهر يوليو من العام القادم 2013، وأي استغلال للاشاعات من هنا وهناك يجب أن يقف له المواطن المصري بالمرصاد، والبيان الصادر عن رئاسة الوزراء أمس أوضح أن هذه القرارات تستهدف رفع قدرات محدودي الدخل وزيادة دعم الفئات الأشد فقرا في المجتمع المصري.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن جزءا من هذه القرارات كان يشمل تأجيل تطبيق الضريبة العقارية من مطلع الشهر القادم إلى شهر يوليو، ورفع سقف السماح للمنازل من نصف مليون جنيه إلى مليوني جنيه، وكانت هذه القرارات ستنتشر إلى الفئات الأقل دخلا.

وأضاف أن عوائد هذه القرارات كانت موجهة لمحدودي الدخل، فالضريبة العقارية على سبيل المثال 25٪ من عوائدها كانت ستوجه إلى تنمية العشوائيات، و25٪ أخرى للمحليات، والـ50٪ المتبقية كانت ستوجه لتغطية العجز في الموازنة، والزيادة الوحيدة في هذه القرارات كانت في الضريبة على الدخل وهي على من يزيد دخله عن عشرة ملايين جنيها سنويا.

وكان حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الاخوان المسلمين اكد مساء امس الاول «رفض اي سياسات اقتصادية تزيد الاعباء على المواطنين محدودي الدخل» وطلب في بيان من الحكومة «ان يتم وقف اي قرارات بزيادة الضرائب او الاسعار لحين عرضها على مجلس النواب بعد تشكيله».

وشدد الحزب على انه «من غير المقبول صدور قرارات اقتصادية تمس قطاعات عريضة من المجتمع في غيبة البرلمان ومن خلال حكومة تشكلت في مرحلة انتقالية لم تعرض برنامجها وموازنتها على نواب الشعب».

في غضون ذلك جدد معارضو الرئيس مرسي وانصاره الدعوات إلى التظاهر اليوم للتعبير عن الرفض بالنسبة للمعارضة والتأييد بالنسبة للموالاة، للاستفتاء على مشروع الدستور المقرر السبت المقبل ، ما اثار مخاوف من أن يؤدي تصاعد الاحتقان السياسي إلى أعمال عنف جديدة.

بدورها أكدت وزارة الداخلية أن الأجهزة تواجه خلال المرحلة الحالية العديد من التحديات، وتعمل في ظل ظروف صعبة ودقيقة لم تشهدها البلاد من قبل، نظرا لتفاعلات الساحة السياسية وتأثيراتها على الحالة الأمنية.

وأوضحت وزارة الداخلية في بيان لها امس ـ أن الشرطة تمكنت خلال الفترة اللاحقة للثورة من جمع شتاتها وتنظيم صفوفها ومعالجة ما ألم بها، وبدأت في تحديث أدواتها وبذل رجالها أقصى طاقاتهم، فحققت نتائج إيجابية غير مسبوقة شهد بها الجميع في مجال استهداف البؤر والظواهر الاجرامية الخطيرة وقطع الطرق، ونجحت إلى حد كبير في السيطرة على الجريمة والتعامل مع الوقفات الاحتجاجية التي هددت سير المرافق والخدمات.

وأضافت أن الشرطة اكتسبت خلال تلك الفترة خبرات عديدة للتعامل مع المستجدات، حيث تغيرت عقيدتها ووضعت الخطط الأمنية التي تهدف إلى أمن المواطنين جميعا وحماية ممتلكاتهم ومنشآت الدولة، وتمكنت من التفرقة بين المظاهرات السلمية ومثيري الشغب وتعاملت معهم وفقا للقانون، وتمكنت عقب ثورة يناير من تحقيقا الأمن للبلاد حيث قدمت 152 شهيدا من خيرة رجالها، و5486 مصابا قدموا دماءهم الذكية فداء لأمن بلدهم.

وأكدت وزارة الداخلية أن المشهد السياسي الأخير ألقى بظلاله على الحالة الأمنية بالبلاد، ولكن الشرطة استنهضت كل إمكانياتها للتعامل مع المواقف التي نتجت عن ذلك من تظاهرات واعتصامات واعتداءات روعت المواطنين، وتعاملت معها قوات الشرطة بكل الجهد لتحقيق الأمن.

نادي قضاة مجلس الدولة في مصر يوافق على الإشراف على الاستفتاء بشروط

جانب من المقاهي الخالية من السياح في شارع الحسين وسط القاهرة (أ.ب)

القاهرة ـ أ.ف.ب: أعلن نادي قضاة مجلس الدولة، وهو من الهيئات الممثلة للقضاة في مصر، امس موافقته على الإشراف على الاستفتاء حول مشروع الدستور المقرر السبت القادم لكنه وضع العديد من الشروط لذلك بينها بالخصوص رفع الحصار المفروض على المحكمة الدستورية من قبل الإسلاميين منذ 2 ديسمبر.

ويحاصر مئات من الاسلاميين مبنى المحكمة الدستورية بالعاصمة المصرية منذ ذلك التاريخ الذي كانت مصادر أشارت الى انه كان الموعد الذي ستنظر فيه أعلى سلطة قضائية في البلاد في شرعية اللجنة التأسيسية التي أعدت مشروع الدستور.

وقال مسؤولون بالنادي في مؤتمر صحافي امس «قرر مجلس الإدارة الانحياز الى حماية الشعب والمحافظة على صحة تصويته وتأدية واجبه وأمانة الإشراف على الاستفتاء على الدستور الجديد بحيادية تامة على ان يتم تهيئة المناخ لإجراء الاستفتاء».

وأوضح النادي «تبين لمجلس ادارة (نادي قضاة مجلس الدولة) ان جموع المواطنين المدعوين للاستفتاء في حاجة ماسة لإشراف القضاء على صناديق الاستفتاء وان ترك الساحة لغير القضاة فيه من التفريط بحق الشعب صاحب السيادة».

وشدد النادي على ان هذا الإشراف مشروط بـ «إنهاء أسباب الاقتتال بين المواطنين بعضهم البعض ووقف سيل الدماء بين أبناء الوطن الواحد وهنا الدولة تستطيع ان تكفل ذلك بان تمنع الحشود التي تنزل الى الشارع لتصطدم بحشود اخرى».

كما اشترط قضاة مجلس الدولة «إنهاء حالات الحصار لمؤسسات الدولة ومقار المحكمة الدستورية العليا وتمكينها من ممارسة مهمتها المقدسة بحرية واستقلال ودون ترهيب».

كما طلبوا «تأمين اللجنة العليا للاستفتاء لإجراء الاستفتاء على الدستور ومنع الترويج للآراء أمام اللجان وحماية المواطنين المستفتين على الدستور من الاعتداء وأساليب البلطجة».

واشترطوا ايضا «قيام الدولة بالتأمين على حياة القضاة المشاركين في الاستفتاء بوسائل التامين» وتمكين قضاة مجلس الدولة من مباشرة واجبهم الإشرافي على النحو الذي كفله القانون وحقهم في الانسحاب من لجانهم متى تعرضوا لما يمس كرامتهم واستقلالهم».

في هذا الوقت، قرر نادي قضاة الإسكندرية استمرار تعليق العمل بالمحاكم، واستمرار موقفه المتمثل في عدم الإشراف على الاستفتاء على مسودة الدستور المقرر إجراؤه يوم السبت القادم.

وقال عزت عجوة، رئيس نادي قضاة الإسكندرية في تصريح صحافي له امس «إن النادي عقد اجتماعا اتفق فيه معظم الحاضرين تجديد رغبتهم في عدم المشاركة على الإشراف على الاستفتاء السبت المقبل».

وأضاف «ان القضاة مستمرون في مواقفهم لأنهم رأوا وجود استمرار في التعدي على السلطة القضائية، ومحاصرة منشآت قضائية مثل المحكمة الدستورية العليا والحيلولة المادية والمعنوية دون أداء أعضاء المحاكم لرسالتهم»، وتابع قائلا: «لا يجوز مطالبة سدنة العدالة بأن يعطوا عدلا تاه من بين أيديهم ومن خلفهم «على حد تعبيره».

واستطرد رئيس النادي «إن النادي عقد اجتماعا اتفق فيه جميع الحضور على عدم الإشراف على الاستفتاء على مسودة الدستور المقرر له يوم السبت المقبل، لأنها مسودة صادرة من جمعية تأسيسية حيل بينها وبين القضاء حتى لا يتم الفصل في مدى مشروعيتها، ومن ثم فقد منتجها مشروعيته، كما أنها تفتقد للتوافق الوطني اللازم باعتبار ان الدستور هو القانون الأعظم المنظم لسلطات الحكم وللحقوق والحريات».

وقال «إن قضاة مصر بقسميهم» قضاة الحكم والتحقيق» جزء لا يتجزأ من شعب مصر ويقدمون رسالتهم باسم هذا الشعب صاحب السلطة والسلطان، والظهير الحقيقي لقضائه وقضاته، وبالتالي فلن يفلح منبر السلطة في الفصل بين الشعب وقضاته».

خالد يوسف: عار عليكم يا أصحاب الـ «CBC»

خالد يوسف

هاجم الفنان خالد يوسف قناة الـ «CBC» لقبولها الخضوع والاستسلام للضغوطات التي مورست عليها لمنعها من استضافة حمدين صباحي المرشح الرئاسي السابق، حيث قال: «معقولة يا أصحاب قناة الـ «سي.بي.سي» تختاروا الخنوع والاستسلام للإرهاب، وتمنعوا ظهور صباحي، لقد خذلتم جمهوركم ومهنيتكم، العار لكم والمجد للشرفاء».

..والنبوي يعتذر عن حضور مهرجان دبي تضامناً مع الأحداث المصرية

خالد النبوي

اعتذر خالد النبوي عن حضور أنشطة مهرجان دبي السينمائي الدولي، والتي تقام أنشطته في 16 الجاري، وذلك حزنا منه على أحداث مصر الحالية وتضامنا مع التوترات الداخلية التي تشهدها البلاد. وكان النبوي قد شارك في مظاهرات التحرير التي طالبت بإلغاء الإعلان الدستوري الذي أقره الرئيس مرسي، وشارك في هتافات مسيرة الفنانين التي انطلقت من دار الأوبرا الى الميدان، حيث ردد هتافات «يسقط يسقط حكم المرشد» و«الشعب يريد إسقاط النظام».

البورصة المصرية تفقد ثلاثة مليارات جنيه ومؤشرها الرئيسي يهبط 1,5 ٪

القاهرة ـ كونا: فقدت البورصة المصرية من رأسمالها السوقي ثلاثة مليارات جنيه لدى اغلاق التعاملات امس وسط تراجع جماعي لمؤشراتها وذلك ترقبا لما ستسفر عنه دعوات للتظاهر لمؤيدي ومعارضي الرئيس محمد مرسي.

وذكر التقرير اليومي للبورصة أن مؤشرها الرئيسي (ايجي اكس 30) أنهى التعاملات على انخفاض نسبته 1,5 ٪ ليصل الى 4976,22 نقطة ليتبعه مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة (ايجي اكس 70) بهبوط نسبته 0,54 ٪ مسجلا 436,23 نقطة.

واشار التقرير الى تراجع مؤشر (ايجي اكس 100) الأوسع نطاقا بنسبة 0,83 ٪ مسجلا 734,44 نقطة وذلك وسط تعاملات ضعيفة بلغت قيمتها 286,6 مليون جنيه (الدولار الأميركي يعادل حوالي 6,10 جنيهات).

وعزا متعاملون في السوق تراجع البورصة رغم ما حققته أول من أمس من تسجيل اكبر ارتفاع يومي في خمسة اشهر بعد أن ربح رأسمالها نحو 9,3 مليارات جنيه، الى اجواء الترقب لمظاهرات اليوم فضلا عن تحفظ القوى الشرائية خلال الفترة التي تسبق موعد الاستفتاء على الدستور المقرر السبت المقبل.

الاتحاد الأوروبي يطالب بحوار بين مرسي ومعارضيه

بروكسل ـ د.ب.أ: دعت حكومات الاتحاد الأوروبي الرئيس المصري محمد مرسي ومعارضيه السياسيين لإجراء حوار فيما بينهم لحسم خلافهم السياسي بشأن الدستور سلميا.

وأبدى العديد من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي امس في بروكسل تشككهم بشأن فرص التوصل لمثل هذا الاتفاق.

وقال وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله: «هذه مسألة حساسة جدا.. إنه وضع يقلقني لأننا نريد نجاح الثورة المصرية».

ورحب فيسترفيله، العضو بالحزب الديموقراطي الحر، بحدوث «بعض الحركة» في مصر جراء سحب الرئيس المصري الإعلان الدستوري الذي أثار غضب قطاعات واسعة في الشعب المصري على رأسهم القضاة، ولكنه قال:«ولكن المهم في النهاية هو أن يكون هناك حوار جوهري ومرونة جوهرية من كلا الطرفين».

وقال وزير الخارجية النمساوي ميشائيل شبندليجر: «سنرى ما إذا كان الرئيس مرسي سينجح في جذب المعارضة إلى مائدة التفاوض بشكل يجعلنا حقا نحقق تقدما جوهريا، لا أرى تحقق ذلك حتى الآن».

وقالت كاثرين أشتون، مسؤولة الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي:«نحن قلقون جدا بشأن ما يجري في مصر.. ندعو لنزع فتيل التصعيد ولإجراء نقاش من شأنه أن يدفع بعملية التحول».

ورأت أشتون أن على الشعب المصري والنواب الذين اختارهم أن يوضحوا ذلك مضيفة: «الطريق للديموقراطية وعر حقا».

وناشد وزير الخارجية الإيطالي جيوليو تيرزي المصريين «ضبط النفس والإنصات لبعضهم البعض والحفاظ على تنوع الشعب المصري وثراء تركيبته».

وقال وزير الخارجية البريطاني وليام هيج: «نريد أن نرى حوارا حقيقيا ونرى تفاهما على الجانبين، لا نقف على جانب حزب واحد في السياسة المصرية».

كما شدد هيج على أن بريطانيا تريد أن ترى في مصر ديموقراطية سليمة.

القاهرة تعلن إجراءات التصويت على الاستفتاء في الخارج

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلنت وزارة الخارجية على صفحتها الرسمية على «فيسبوك» امس عن إجراءات التصويت في الاستفتاء على مشروع الدستور بالنسبة للمصريين في الخارج والذي يبدأ اعتبارا من الغد وحتى السبت.

وذكرت الوزارة «سواء كنت ستقول نعم أو ستقول لا في الاستفتاء، وحتى لا يكون صوتك باطلا، يجب ان تراعى ما يلي:

أولا ـ طبع بطاقة الاقتراع من موقع لجنة الانتخابات وستكون البطاقات متاحة على الموقع قبل بدء الاستفتاء.

ثانيا ـ اختر نعم أو لا (يجب وضع اختيار واحد فقط).

ثالثا ـ لا تضع أي علامات أخرى على بطاقة الاقتراع وإلا أعتبر الصوت باطلا.

رابعا ـ ضع بطاقة الاقتراع في مظروف لا يحتوي على علامات مميزة وقم بإغلاقه بإحكام. ولا تضع أي علامات على هذا المظروف.

خامسا ـ اطبع إقرار التصويت من موقع اللجنة، واكتب كود التسجيل الذي حصلت عليه، وذلك في الخانة المخصصة، ثم قم بالتوقيع على الإقرار.

سادسا ـ ضع «مظروف بطاقة الاقتراع المغلق وإقرار التصويت وصورة إثبات الإقامة وصورة بطاقة الرقم القومي أو صورة جواز السفر المميكن» في مظروف أكبر واكتب عليه عنوان سفارة أو قنصلية مصر التي سجلت للتصويت من خلالها.

سابعا ـ أرسل المظروف عن طريق البريد المسجل (ويفضل استخدام البريد العاجل) أو توجه إلى مقر السفارة، أو القنصلية التي سجلت للتصويت من خلالها، لتسليم المظروف باليد.

ثامنا ـ لن يسمح بتسليم أكثر من مظروف لكل مواطن، ولن تقبل المظاريف التي تضم أكثر من صوت، كما لن تقبل الطرود التي تضم أكثر من مظروف، لأن التصويت الجماعي ممنوع.

في غضون ذلك، علم المحرر الديبلوماسي لوكالة أنباء الشرق الأوسط ان الاستفتاء على الدستور للمصريين بالخارج سيتم إجراؤه في 150 بعثة ديبلوماسية تشكل السفارات المصرية بالخارج اضافة لـ 11 قنصلية.

وستبدأ عملية التصويت في الساعة الثامنة صباح الغد وفق التوقيت الرسمي لكل دولة يتم فيها التصويت.. وستكون سفارة مصر في ويلينغتون عاصمة نيوزيلندا اول بعثة ديبلوماسية يدلي فيها المصريون بالخارج بأصواتهم فيما ستكون قنصلية مصر في لوس انجيليس آخر بعثة يتم فيها الإدلاء بالأصوات.

وقال مصدر ديبلوماسي ان عدد الناخبين الذين سيدلون بأصواتهم على الدستور يبلغ 586 ألف ناخب وهو نفس عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة، حيث يمنع القانون إعادة فتح باب التسجيل بعد إعلان موعد الانتخاب أو الاستفتاء.